معارف
ISSN 1112-7007
EISSN 6804 -2600
المجلد 16/ العدد 1 (جوان 2021): ص.ص:710-737

الاستتار والحذف في الضمائر العربية: دراسة وصفيّة تحليليّة

Disappearance and suppression in Arab pronouns, an analytical descriptive study

مقداد حوالم *
جامعة البويرة، الجزائر، m.houalem@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/04/23؛ تاريخ القبول: 2021/05/23؛ تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

يَردُ مصطلحُ الضمير- أو الضمائر- في كتب النحو القديمةِ منها والحديثةِ في أكثر الأحوالِ مُرفَقًا بمصطلحاتٍ وصفاتٍ مختلفةٍ تبيّن نوعَه وطبيعته، وتحدّدُ وظيفتَه والمرادَ منه بالوصف أو بالإضافة؛ منها قولهم: ضميرٌ شخصيٌّ أو إشاريٌّ أو موصوليّ، وضميرُ ملكيّةٍ أو انعكاسٍ، وضميرٌ بارزٌ أو مستتر، وضميرٌ منفصلٌ أو متّصلٌ أو محذوف، وضميرٌ مفردٌ بسيطٌ أو ضميرٌ مركّب، وضميرُ شأنٍ وقصّةٍ أو مجهول، وضميرُ فصلٍ أو عمادٍ ودعامة، وضميرٌ عائدٌ أو رابط، وهكذا. ما يدلّ على تعدّد صورِ الضميرِ في العربيّة ووظائفِه النحويّة والدلاليّة. يعمل هذا المقالُ على توضيح مصطلحين هامّين منها يكثر ورودُهما في تحليل النصوص العربيّة، ما يترتبُ عليه صعوبةٌ لدى المتعلّمين في المستويات المختلفة؛ هما الضميران المستترُ والمحذوفُ وما يتّصلُ بهما من تصنيفٍ ووظيفةٍ وتموقُع، لحاجة الدارسين إلى معرفة ذلك قصدَ التمكّنِ من تحليل النصوصِ النحويّ وفهمها.

كلمات مفتاحية: الضمير؛ الاستتار والبروز؛ الحذف؛ الانفصال والاتّصال؛ المَوضع والمَوقع.

Abstract:

The term pronoun (or pronouns) is mentioned in ancient and modern grammar books in most cases, accompanied by different terms and adjectives that indicate its type and define its function and what is provided by the description or addition, by which we say: a personal pronoun, indicative or conscientious, a pronoun of possession

* المؤلف المرسل

or reflection, and a prominent or hidden pronoun, and a separate pronoun, related or suppressed, a simple singular pronoun or a compound pronoun, a pronoun of value, history or unknown, a separative or pillar pronoun, a pronoun that reviews or connects, etc. Which proves multiple forms of the pronoun in the Arabic language and its semantic and grammatical functions. This paper tries to clarify two important terms that are frequently mentioned in the analysis of Arabic texts, which causes difficulty among learners at different levels, which are hidden or implied and deleted pronouns and what is related to them classification, function and of location where learners need to know it in order to be able to analyze and understand grammatical texts.

Keywords: pronoun; disappearance and appearance; suppression; separation and contact; position and location.

تمهيد:

يُستعمل مصطلحُ "**الاستتار**" في الضمائر العربيّة في مقابل "**البروز**"، بمعنى الظهور والذكر من جهة، فيقال في الضمير الموصوفِ بهما:" ضميرٌ مستترٌ وضميرٌ بارزٌ"، (ضمير مستتر‡ بارز)، ويستعمل من جهةٍ ثانيةٍ في مقابل "**الحذف**" وعدمِ الذكر، فيقال:" ضميرٌ مستترٌ وضميرٌ محذوف" (ضمير مستتر‡ ضمير محذوف). وسأعمل في هذا المقال على إجلاء هويّةِ الضميرين **المستترِ والمحذوفِ** وطبيعتهما وبيانِ الفروقِ بينهما، وذلك بعد أن صار التمييزُ بينَهما من المعضلات اللّغويّة التطبيقيّة لدى طلاّبِ اللّغة العربيّةِ وآدابِها في مراحل التعليمِ المختلفةِ حتّى الجامعيّةِ منها.

1- الاستتار:

1-1- معنى الاستتار: الاستتارُ مصدرُ الفعلِ "استترَ" من "سَتَرَ" بزيادة "همزة وصلٍ" في صدره و" تاءٍ" بعد فائِه، بمعنى أخفى وغطّى، جاء في "لسان العرب"[1]: « سَتَر الشيءَ يستُره ويستِره سَتْرًا وسَتَرًا: أخفاه... والستْرُ مصدرُ سَتَرتُ الشيءَ أستُره إذا غطّيتُه فاستترَ هو. وتستَّرَ أي تغطّى». وفي "مقاييس" ابنِ فارس:«ستر: السينُ والتاءُ والراءُ كلمةٌ تدلّ على

(1) - ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، مج4/ ص343، مادة (ستر).

الغطاء»[1]. وفي "مختار الصحاح": سترَ الشيءَ غطّاه[2]. ونفسُ المعنى نجدُه لدى النحاةِ فهو عندهم الاختفاءُ والاستكنانُ وعدمُ الظهور، ولكنّه على تقدير الوجودِ رغم عدمِ التلفّظِ والنطقِ بالضمير، على خلاف الحذفِ فإنّه على تقدير عدمِ الوجود[3]، بمعنى التركِ والإهمال، وذلك للعلم به ودلالةِ القرائنِ عليه، ومن ثَمّ عدمِ الحاجةِ لذكره تجنّبًا للإطناب والإطالة.

2-1- تعريف الضمير المستتر: مصطلحُ "المستتِر" صيغةُ "اسمِ فاعلٍ" أو "صفةٍ مشبّهةٍ به"، غيرُ ثلاثيٍّ من لفظ "الاستتار" مصدرِ الفعل"استتر" مزيدِ "ستر"، وهو في المعاجم بمعنى الخفاءِ والتغطيةِ كما تقدّم، وقد وردَت في تحديد مفهومِ الضميرِ المستترِ تعريفاتٌ تلتقي في معنى الخفاءِ وعدمِ الظهورِ في النطق والخطّ. منها على سبيل المثال ما جاء في "شرح ابن عقيل" بقوله:«المستترُ ما لا يمكنُ النطقُ به أصلاً، في مقابل المحذوفِ الذي يمكن النطقُ به»[4]. ومنها قولُ صاحبِ "النحو الوافي":«المستترُ ما يكون خفيًّا غيرَ ظاهرٍ في النطق والكتابة، وهو في حكم الموجودِ المنطوقِ به»[5]، أي هو موجودٌ منْوِيٌّ عند المتكلِّم على رأي الزمخشريّ في قوله: «والمستترُ ما نُوِيَ، كالذي في "زيدٌ ضربَ"»[6]، أي: ضربَ (هو). غيرَ أنّه«لا تظهرُ له علامةٌ في اللفظ»[7]. ونقرأ في "لَمع" ابن جنّي:«... كامنٌ لا ظهورَ له»[8]. وفي "شرح التصريح":« ما ليس له صورةٌ في اللفظ، بل يُنوى، كالضمير المقدّرِ في (أقومُ) و (قُمْ)، ولم تضعِ العربُ لهما لفظًا يعبّرِ عنهما»[9]. وبتعبير سيبويه هو«المُضمَرُ

(1) - أحمد بن فارس، معجم المقاييس في اللغة، تح شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1994، ص504.

(2) - الرازي محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، دار الكتب العربية، بيروت، د.ط، د.ت، مادة (ستر).

(3) - ينظر تمّام حسّان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، عالم الكتب، ط2، 1418ه/1998م، ص156.

(4) - شرح ابن عقيل، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400ه/1980م، ج1/ ص95.

(5) - عبّاس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، 1975، ج1/ ص219.

(6) - الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر، المفصّل في علم العربية، تح سعيد محمود عقيل، دار الجيل، بيروت-لبنان، ط1، 2003م/1424ه، ص162.

(7) - ابن يعيش، شرح المفصّل، إدارة الطباعة المنيرية، د.ط، د.ت، ج3/ ص109.

(8) - ابن جنّي أبو الفتح عثمان، اللّمع في العربيّة، تح حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1405ه/ 1985م، هامش ص161.

(9) - خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح ، تح محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، 1421ه/2000م، ج1/ ص97.

الذي لا علامةَ له»، في مقابل «الإضمار الذي له علامةَ»[1]، أي:لا علامةَ بارزةً له، ولكنّه مقصودٌ منويٌّ فيه، وسببُ[2] عدمِ العلامةِ لهذا الصنفِ من الضمائر- خصوصًا مع جائز الاستتارِ في الماضي (فعلَ وفعلَتْ) حينَ يكون الفاعلُ شخصًا غائبًا على خلاف وجود العلامةِ إذا كان الفاعل حاضرًا (فعلْتُ، فعلْنا، فعلْتَ، وفروعه)- هو أنّه مع الفاعل الغائبِ يجبُ تقدّمُ ذكرِ مرجعِ الضميرِ (الشخص) قبل الفعلِ، نحو: (زيدٌ فعلَ أو يفعلُ، وهندٌ فعلَتْ أو تفعلُ) فيُغني ذكرُه عن علامةٍ أخرى في الفعل، وإلاّ فلا يصحُّ استعمالُ الضميرِ أصلاً قبل معرفةِ الاسمِ المرجعِ حتّى لا يعودَ على مجهول. أمّا مع الحاضر المتكلّمِ والمخاطَبِ فلا يُشترَطُ ذلك؛ أي لا يتقدّم لهما ذكر، فيُحتاجُ إلى علامةٍ ودليل؛ فيقال ابتداءً (فعلْتُ وغيره) بعلامته وهي تاءُ الفاعلِ الضميرِ المتّصلِ لدلالته على الشخص دون أدنى إلباس. ولو استترَتْ علامتُهما لم يكن عليهما دليل[3]، فيكون اللبس.

جاء في "شرح المفصّل":«وجُعِل بعضُ المضمراتِ مستترًا في الفعل منويًّا فيه غُلُوًّا في في الإيجاز، وذلك عند ظهور المعنى وأمنِ الإلباس»[4]. يسمّيه تمّام حسّان المبنى العدميَّ الذي لا يتحقّقُ بعلامة[5]. وعند الشيخ الغلاييني:«الضميرُ المستترُ ما لم يكن له صورةٌ في الكلام، بل كان مقدَّرًا في الذهن ومنويًّا»[6]، أي: هو مختفٍ مستكنٌ منويٌّ مقدَّرٌ مقدَّرٌ بموجودٍ معلومٍ سأبيّنُه لاحقًا. وذلك باعتماد مبدأ **المقابلةِ والمخالفةِ** بينَه وبينَ الضميرِ البارز، كما فعل من قبلُ ابنُ هشام الأنصاريُّ حين قابلَ بينَهما لإجلاء حقيقةِ كلٍّ منهما في قوله:«وينقسم– أي المتّصل- إلى مستترٍ وبارز؛ لأنّه لا يخلو: إمّا أن يكون له صورةٌ في اللفظ أو لا، فالأوّل: البارزُ كتاء "قمتَ"، والثاني: المستترُ كالمقدّر في نحو قولك:

(1) - سيبويه، الكتاب، تح. عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، د.ت، ج2/ ص351-352.

(2)- ينظر ابن يعيش، شرح المفصّل، ج3/ ص109.

(3) - ينظر الورّاق أبو الحسن محمد بن عبد الله، علل النحو، تح محمود محمد محمود نصّار، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1422ه/2002م، ص562.563.

(4) - ابن يعيش، شرح المفصّل، ج3/ ص108.

(5) - تمّام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط3،1418ه/1998م، ص217.

(6) - الشيخ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المؤسّسة الحديثة للكتاب، طرابلس-لبنان، ط1، 2004م، ص94.

"قُمْ"»[1]. وقوله في مؤلَّفٍ آخر:« وينقسم إلى بارزٍ– وهو ما له صورةٌ في اللفظ كتاء "قمتُ"- وإلى مستترٍ، وهو **بخلافه** كالمقدّر في "قمْ"»[2]. أي: (قمْ أنتَ) بعد التقدير. أوضحَه الشيخُ محمد الخضريّ في "حاشيته" بقوله:« والمرادُ بالبارز ما له وجودٌ في اللفظ ولو بالقوة، فيشملُ المحذوفَ في نحو:"الذي ضربتُ (أي ضربته) لإمكان النطقِ به (الهاء)، أمّا المستترُ فأمرٌ عقليٌّ لا يمكن النطقُ به أصلاً، وإنّما يستعيرون له المنفصلَ»[3]. فمفهومُ الاستتارِ يُعرَفُ ويُدرَكُ عند ابنِ هشامٍ ببساطة، وذلك بمقابلته بمفهوم الظهورِ والبروزِ في النطق والكتابة؛ فما نُطِق وكُتِب من الضمائر فهو بارز، وما خفيَ واستكان فهو مستتر. ولكنّه بهذا الوصف يتداخلُ مع الضمير المحذوف، وهو ما سيأتي إيضاحُه وبيانُه بعدُ.

3-1- وظيفة الضمير المستتر النحويّة: للضميرِ المستترِ وظيفةٌ نحويّةٌ واحدة؛ هي وظيفةُ العمدة، المسندِ إليه؛ الفاعلِ وما في حكمه، كنائب الفاعلِ (بعد الفعلِ التامّ المبني للمفعول)، واسمِ النواسخ الفعليّة (بعد الفعل الناقص: كان وكاد وأخواتِهما). ومحلُّه بالطبع واحدٌ هو الرفع، إذ أنّ هذه العناصرَ العُمَدَ لا تكونُ إلاّ مرفوعة. وهو بهذا الموقعِ الإلزاميّ الوحيدِ يندمجُ مع صيغة الفعلِ التامّ المبنيّ للفاعل ليكون فاعلاً له في التحليل، أو المبني للمفعول ليكون نائبَ فاعلٍ له، ومع الفعل الناقص (الناسخ الفعلي) ليكون اسمًا له، فيكوّنان بنيةً فعليّةً واحدةً تتضمنُهما معًا؛ إذْ لهذه العناصرِ النحويّةِ الثلاثةِ (الفاعلِ ونائبِه واسمِ النواسخ الفعلية) عند جمهورِ النحاةِ رتبةٌ إجباريّةٌ محفوظةٌ لا يُستغنى عنها في التحليل والإعرابِ ليكون كاملاً ويسهمَ في الوصول إلى إدراك المعنى النحويّ والدلاليّ، لأنّنا نجدُ من القواعد الأصولِ قولَ النحاة:« الفعلُ لا بدَّ له من فاعلٍ»[4]. وقولَهم:«لا يجوزُ تقديمُ ما يرتفعُ بالفعل عليه»[1]. إذن هذه الرتبةُ تكون بعد

(1) - ابن هشام جمال الدين أبو محمد عبد الله الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، د.ط، 1425ه/ 2004م، ص116.

(2) - ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت-لبنان، د.ط، د.ت، ج1/ ص83.

(3) - حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، شرح وتعليق تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1419ه/1998م، ج1/ ص114.

(4)- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدابيروت، ط1، 1424ه/2003م، ج1/ص142. وابن يعيش، شرح المفصّل، ج3/ص108. وتمّام حسّان، =

الفعلِ لا قبله، إلاّ ما نجدُه عند الكوفيّين وبعضِ اللغويّين العربِ المحدَثين واللسانيّين الوظيفيّين، لأنهم ربّما نظروا إلى المسألة من جهة الوظيفةِ والإسنادِ فحسب، ليس المقامُ مناسبًا لمناقشتها هنا. فالضميرُ المستترُ إذن لا يكون إلاّ في موضع رفعِ عنصرٍ أساسٍ أصيلٍ في الجملة العربيّة، وهو من العناصر العُمَد إذ هو مسندٌ إليه، لا يمكن الاستغناءُ عنه، ولا يتمُّ معنى الجملةِ ولا يستقيمُ إلا بتقديره[2] خصوصًا في التحليل.

4-1- أنواع الاستتار: يقسّم النحاة الضميرَ المستترَ المقدَّرَ بحسب اطّرادِ استتارِه وكثرتِه أوقلّتِه إلى واجب الاستتارِ وجائزِه على التوالي:

1-4-1- الضميرُ المستترُ وجوبًا (الاستتار الإجباري): أو الضميرُ «الواجبُ الخفاءِ الذي لا يزالُ مستكِنًا ولا يُغني عنه ظاهرٌ ولا مضمرٌ بارزٌ»[3]، أو المستكنُ لزومًا بوصفٍ آخر، هو الذي لا يحلُّ محلَّه لفظٌ آخر، ولا يَخلُفُه في مكانه اسمٌ ظاهرٌ[4]- لأنّ الاسمَ الظاهرَ موضعٌ للغيبة على رأي ابن يعيش[5]- ولا ضميرٌ، إلاّ لغرضٍ آخرَ كالتوكيد فلا يكون حينئذٍ فاعلاً ولا نائبَ فاعلٍ ولا اسمًا لناسخ. ويحدَّد موضعُه بحسب الشخصِ المدلولِ عليه بصيغة الفعل؛ فنجده:

1-4-1-1- مع الفعل المضارعِ الدالّ على شخصٍ حاضرٍ متكلّم مفردٍ في صيغة (أفعلُ).

2-4-1-1- والمضارعِ الدالّ على حاضرٍ متكلّمٍ غيرِ مفردٍ في صيغة (نفعلُ).

3-4-1-1- والمضارعِ الدالّ على حاضرٍ مفردٍ مذكّرٍ مخاطَبٍ في صيغة (تفعلُ).

4-4-1-1- مع فعل الأمرِ الدالّ على شخصٍ مفردٍ مخاطَبٍ في صيغة (اِفعلْ).

ففي هذه المواضعِ الأربعةِ لا يمكن إحلالُ اسمٍ ظاهرٍ، ولا ضميرٍ بارزٍ محلَّ الضميرِ المستترِ المقدّر، وإن وُجد ضميرٌ بعد هذه الصيغِ الفعليّةِ أعربَه نحاتُنا توكيدًا للفاعل

=

الأصول دراسة إبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، د.ط، 1982، ص134.

(1) - تمّام حسّان، الأصول، ص134. وينظر ابن الأنباري، الإنصاف، ج1/ص142 ، وج2/ ص504.

(2) - خالد الأزهري، شرح التصريح، ج1/ص102، وعبّاس حسن، النحو الوافي، ج1/ ص220. بتصرّف.

(3) - ابن مالك جمال الدين بن محمد الأندلسي، شرح التسهيل، تح عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1990، ج1/ ص120.

(4) - عبّاس حسن، النحو الوافي، ج1/ ص228.

(5) - ابن يعيش، شرح المفصّل، ج3/ ص109.

المستترِ الذي يشبهُه في اللفظ والمعنى[1]، كما في قوله تعالى مثلاً:﴿**اسكُنْ أنتَ وزوجُكَ الجنّةَ**﴾ (البقرة، 35)، فالضميرُ(أنتَ) هنا توكيدٌ لا فاعلٌ؛ لأنّ الفاعلَ في مثل هذا يكون قسيمًا للضمير المتّصلِ لا المنفصل، ولمّا لم يوجدْ في العربيّة ضميرٌ متّصلٌ خاصٌّ بهذا الشخص(المفردِ المذكّرِ المخاطَبِ المسندِ إليه فعلُ الأمرِ) استُعيرَ له مقابِلُه من ضمائر الرفعِ المنفصلة (أنتَ).

1-4-2- الضمير المستترُ جوازًا (الاستتار الاختياري): أو الجائزُ الخفاءِ بتعبير ابنِ مالك[2]، أو الاستكنانُ غيرُ اللازم[3]، فهو ما أمكن قيامُ اسمٍ ظاهرٍ مقامَه[4]، أي: هو الذي يخلُفُه ظاهرٌ أو مضمرٌ بارزٌ[5]؛ فيقال مثلاً: "زيدٌ قام أو يقومُ **غلامُه**"، فيوضَعُ مكانَ الضميرِ المستترِ المقدَّرِ(هو) اسمٌ ظاهر(**غلامُه**). أو "زيدٌ ما قام إلاّ **هو**"، فيبرزُ الضميرُ الفاعلُ هنا وينفصلُ وجوبًا لوقوعه بعد "إلاّ"[6]. ويحدَّدُ موضعُه بدلالته على شخصٍ مفردٍ مذكّرٍ غائبٍ(هو)، أو مفردٍ مؤنّثٍ غائبٍ(هي)؛ أي: بدلالته باختصارٍ على غائبٍ أو غائبةٍ في الماضي(فعلَ وفعلَتْ) كما في المضارع(يفعلُ وتفعلُ).

5- مواضع الضمير المستتر: الضمائرُ المستترةُ باعتبار وظيفتِها وموضعِها أختُ المتّصلةِ المرفوعة، بل هي منها[7]، لأنّها كلَّها تقفُ في جدول الإسنادِ والتصريفِ بإزاء بعضِها البعض، وفي نفس المكانِ من الفعل. والضمائرُ المتّصلةُ المرفوعةُ لواصقُ تحتلّ ذيلَ الفعلِ الذي اندمجَتْ معه وصارتْ كالجزء منه، أذكرُها هنا لتتّضحَ بها المستترةُ ومواضعُها. وهي:

- تاءُ الفاعلِ المتحرِّكةُ بفروعها وأشخاصها؛ (تُ) المضمومةُ للمتكلّم المفرد، (تَ) المفتوحة للمفرد المخاطَب المذكّر، (تِ) المكسورة للمفرد المخاطب المؤنث. أو

(1) - ينظر مثلاً شرح ابن عقيل، ج1/ ص69، وعبّاس حسن، النحو الوافي، ج1/ ص228.

(2) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج1/ ص121.

(3) - الزمخشري، المفصّل في علم العربيّة، ص170.

(4) - ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ص117.

(5) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج1/ ص121.

(6) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج1/ ص148. وخالد الأزهري، شرح التصريح، ج1/ ص102.

(7) - أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح رجب عثمان محمد ورمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ/ 1998م، ص911. وعبّاس حسن، النحو الوافي، ج1/ ص219 و228.

باختصار(تُ) للمتكلّم، (تَ) للمخاطَب، و(تِ) للمخاطَبة مع الفعل الماضي.

- (نا) الفاعلين المتكلّمين، مع الفعل الماضي.

- ألف الاثنين (ا)، واو الجماعة (و)، نون النسوة (ن) المخاطَبين والغائبين مع الماضي والمضارع والأمر.

- ياء المخاطبة (ي)، مع المضارع والأمر.

مع الإشارة إلى أنّ بعض النحويّين منهم الأخفشُ والمازنيُّ يعدّونها مجرّدَ علاماتٍ دالّةٍ على الشخص، نوعًا وعددًا لا ضمائرَ على خلاف الجمهور، فهي مثلُ (تاء) التأنيثِ الساكنةِ في "فعلَتْ"[1]. سأعرضها موضّحةً في الجدول الآتي، والرمز(Ø) فيه يدلّ على مكان الضميرِ المستترِ وموضعِه في مقابل قسيمِه الضميرِ المتّصلِ وبإزائه:

الشخص	في الماضي	في المضارع	في الأمر
المتكلّم	فعلْ(تُ)	أفعلُ(Ø)	
المتكلّمون	فعلْ(نا)	نفعلُ(Ø)	
المخاطَب	فعلْ(تَ)	تفعلُ(Ø)	افعلْ(Ø)
المخاطَبة	فعلْ(تِ)	تفعلـ(ي)ـن	افعلـ(ي)
المخاطَبان	فعلْ(تُ)ـما	تفعلـ(ا)ن	افعلـ(ا)
المخاطَبون	فعلـ(تُ)ـمْ	تفعلـ(ـو)ن	افعلـ(ـو)ا
المخاطَبات	فعلْ(تُ)ـنَّ	تفعلْـ(ـنَ)	افعلْـ(ـنَ)
الغائب	فعلَ(Ø)	يفعلُ(Ø)	
الغائبة	فعلَتْ(Ø)	تفعلُ(Ø)	
الغائبان	فعلـ(ـا).		
الغائبتان	فعلَتـ(ـا)		
الغائبون	فعلـ(ـو)ا		
الغائبات	فعلْـ(ـنَ)		

(1) - ينظر أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص914.

قراءة الجدول: ندركُ من قراءة الجدول عددَ المواضعِ التي يستترُ فيها الضميرُ المرفوعُ المسندُ إليه الفعلُ؛ وهي ثمانية(08):

- موضعان اثنان(02) منها في الماضي، في صيغتَي(فعلَ وفعلَتْ).

- خمسةٌ(05) في المضارع، في صيغ(أفعلُ، نفعلُ، تفعلُ للمخاطَب، يفعلُ وتفعلُ للغائبة).

- موضعٌ واحدٌ(01)، في الأمر في صيغة(افعلْ).

تلك هي مواضعُ استترِ الضمير في الأفعال إجمالًا.

وأمّا من حيثُ نوعُ الاستترِ وحكمُه فإنّنا نجدُ أربعةَ(04) مواضعَ يستترُ فيها الضميرُ **وجوبًا**، حيث لا يصحُّ إحلالُ اسمٍ ظاهرٍ في الموضع ولا ضميرٍ من الناحية النحويّة المحضة، وإنِ اختارَ منشئُ الكلامِ ذلك كان الاسمُ أو الضميرُ عند جمهورِ النحاةِ توكيدًا لا فاعلاً.

وهي موزَّعةٌ كما يلي:

- ثلاثةُ (03) مواضعَ في المضارع، مع المتكلّم والمتكلّمين والمخاطَب(أفعلُ، نفعلُ، تفعلُ)؛ حيثُ يُصدَّرُ الفعلُ المضارعُ بأحرف المضارَعةِ المساعدةِ على تعيين الشخصِ وتحديدِه، وكذلك نوع الاستتار؛ فإذا كانت دلالةُ حرفِ المضارَعة على الشخص مطّردةً بمعنى أنّه لا يشاركُه حرفٌ آخرُ في ذلك كان الاستترُ **واجبًا**؛ ففي(أفعلُ) تعتبرُ(الهمزةُ) خاصّةً وحاسمةً في الدلالة على المتكلّم المفردِ، لا يشاركُها حرفُ مضارعةٍ آخر، وكذلك(النونُ) في(نفعلُ) حاسمةٌ أيضًا في دلالتها على المتكلّمين، ونفسُ الأمرِ مع(التاء) في الخطاب إذ لا يبدأ المضارعُ في حالته إلاّ بالتاء، التي تدلّ على معنى الخطاب دلالةً محدّدةً، فيكون الاستترُ بذلك واجبًا.

- موضعٌ واحدٌ(01) في الأمر(افعلْ)، لأنّ معنى الخطابِ مطّردٌ في صيغ الأمر على العموم فيكون الاستترُ **واجبًا** أيضًا.

وهذه المواضعُ لاستتار الضميرِ **وجوبًا** خاصّةٌ بالجدول التصريفي الذي يظهرُ فيه إسنادُ الفعلِ إلى الضمائر لفظًا (الضمائر البارزة) أو تقديرًا (الضمائر المستترة). وهناك

مواضعُ أخرى ذكرها النحاة وقالوا فيها بتقدير ضمائرَ فواعلَ مستترةٍ وجوبًا أيضًا يمكن مراجعتُها في مظانّها[1].

- **الاستتار الجائز:** في المقابل نجدُ أربعةَ (04) مواضعَ يستترُ فيها الضميرُ **جوازًا**؛ لإمكان ذكرِ اسمٍ ظاهرٍ مرفوعٍ بعد الفعل يكون فاعلاً له إن كان تامًّا أو اسمًا له إن كان ناقصًا كما تقدّم؛ وهي كالآتي:

- موضعان اثنان (02) في الماضي مع الغائب والغائبة (فعلَ وفعلَتْ)، حيث يصحّ أن يقال: "زيدٌ قامَ (Ø)"، أي (هو). أو يقال: "زيدٌ قامَ أبوه". بوضع فاعلٍ اسمٍ (أبوه) مكانَ الضميرِ المستتر.

- موضعان (02) في المضارع (يفعلُ وتفعلُ)، لنفس السبب السابق من جهة، ولأنّ حرفَ المضارَعةِ في حالة الغيبةِ (الياء) أو (التاء) ليس نصًّا في الدلالة على الشخص ولا حاسمًا في ذلك. فكان الاستتارُ جائزًا في (يفعلُ) و (تفعلُ) مسندًا إلى الغائب أو الغائبة. وبالطبع فإنّ السياقَ كفيلٌ بالتمييز بين (التاء) الخاصّةِ بالخطاب أو بالغيبة. فأحرفُ المضارَعةِ بالإضافة إلى إسهامها في تعيين الشخصِ وتحديدِه، فإنّها تعينُ كذلك على معرفة نوعِ الاستتارِ[2] كما بيّنّا، وتُغني عن ظهور أيّ صورةٍ لفظيّةٍ للفاعل البتّةَ[3]. ومع ذلك فإنّ دلالة هذه الأحرفِ (الهمزةِ والنونِ والتاءِ التي للمخاطب) على أشخاصها ومراجعِها على وضوحها فإنّها تتضافرُ مع قرائنَ أخرى حاليّةٍ غيرِ لغويّة ترافقُها وتؤازرُها كالمعايَنة والمشاهَدة والإشارةِ مثلاً، وهو ما يدلُّ عليه معنى الحضورِ تكلُّمًا وخطابًا أثناءَ الكلام والتبليغ. وذلك ما يفتقرُ إليه حرفا المضارَعةِ الخاصّان بمعنى الغيبة (الياء والتاء).

لخّص مُحيي الدين عبد الحميد[4] هذه المسألةَ بأن جعلَ أحرفَ المضارَعةِ وعلاقتَها بنوع استتارِ الضميرِ الفاعلِ وحُكمِه ثلاثةَ أنواع:

---

(1) - ينظر مثلا شرح التصريح للأزهري، ج1/ ص101، وشرح ابن عقيل، ج1/ هامش ص96-97. وهي مع أسماء الأفعال وأفعل التعجّب والتفضيل وأفعال الاستثناء والمصدر النائب عن الفعل.

(2) - تنظر هذه المسألة في تمّام حسّان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص159.160.

(3) - ينظر ابن يعيش، شرح المفصّل، ج3/ ص109.

(4) - محمد محيي الدين عبد الحميد، سبل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، هامش شرح قطر الندى لابن هشام الأنصاري، ص116. بتصرّف.

- نوعٌ لا يكون الضميرُ معه إلاّ واجبَ الاستتار، وهما حرفان؛ (الهمزة) في(أفعلُ) و(النون) في (نفعلُ).

- ونوعٌ يكون الفاعلُ معه مستترًا جائزَ الاستتار، وهو (الياء) في (يفعلُ).

- ونوعٌ ثالثٌ يكون معه تارةً واجبَ الاستتار، وتارةً جائزَه، وهو (التاء)؛ إذا كان الفعل للمخاطب كان واجبًا (تفعل أنتَ)، وإذا كان للغائبة كان جائزًا (تفعل هي).

ولعلّي أزيدُ على هذا الإيضاحِ بيانًا آخرَ هو أنّ ما يحدّدُ نوعَ الاستتارِ وحكمَه هو وضعيّةُ الشخصِ الذي تدلُّ عليه صيغةُ الفعلِ في المضارع؛ فإنْ كان الشخصُ حاضرًا متكلّمًا أو مخاطبًا كان الاستتارُ **واجبًا**، وإن كان غائبًا فالاستتارُ **جائز**. هذا من جهة الدلالة على الشخص ودورِ ذلك في تحديد نوع الاستتار. أمّا من حيث المعنى فإنّ الجملَ التي تكون أفعالُها مصدّرةً بأحرف المضارعة (الهمزة والنون والتاء التي للخطاب)، ويكون استتارُ الفواعلِ فيها واجبًا إجباريًّا لمعرفة مراجعِ ضمائرِها ووضوحها، هي جملٌ منتهيةٌ تبليغيًّا، وتصلح أن تكون ابتدائيّةً، نحو: "أحبُّكَ وأحترمُك، نحبّكم ونحترمُكم، وتحبُّني أو تحبّنا".

فالفاعلُ في مثل هذا معلومٌ تدلّ عليه قرينةُ أحرفِ المضارعة؛ فهو مع (الهمزة) (أنا)، ومع (النون) (نحن)، ومع التاء) (أنتَ).

أمّا الجملُ المصدّرةُ بغير ذلك كـ (الياء والتاء التي للغيبة) فهي جملٌ غيرُ منتهيةٍ تبليغيًّا، ولا تصلحُ أن يُبتدأ بها الكلامُ إلاّ بسبق ذكرِ مرجعِ ضميرِها الفاعلِ، وكان معروفًا لدى المتخاطِبين- إلاّ في الشعر مثلاً فقد يتأخّر ذكرُ المرجعِ وذلك لغرضٍ بلاغيٍّ كإثارة فضولِ المتلقّي وجلبِ التشويقِ إليه وشدِّه لسماع النصّ أو قراءتِه كلِّه- فقولنا مثلاً: (يحبُّكَ ويحترمكَ)، هو جملةٌ غيرُ دالّةٍ ولا منتهيةٍ ولا تصلحُ أن تكون ابتدائيّةً، لخلوّ ذهنِ المتلقّي من مرجع الضميرِ فيها، ولدلالته على عموم الغيبة. فإذا عُلِم وعُرِف ودلّ الكلامُ كان استتارُ الضميرِ فيها **جائزًا اختياريًّا**.

1-6- استتار الضمائر في الصفات المشتقّة: استتارُ الضمائرِ الفواعلِ ليس خاصًّا بالأفعال فحسبُ عند نحاتِنا، بل تشاركُها في ذلك الصفاتُ المشتقّة المشابِهةُ للأفعال، المتضمّنةُ حروفَها ومعانيها في احتياجها للفواعل، كاسم الفاعلِ وأوزانِ المبالغة والصفةِ المشبَّهة واسمِ المفعول في احتياجه لنائب الفاعلِ مثل فعلِه المبنيّ للمفعول المصوغِ منه، جاء في "الإنصاف":«الأصلُ في تضمّن الضميرِ أن يكون للفعل، وإنّما يتضمَّنُ الضميرَ من

الأسماء ما كان مشابهًا له ومتضمّنًا معناه كاسم الفاعلِ والصفةِ المشبّهة به نحو: ضارِبٌ، وقاتِلٌ، وحَسَنٌ، وشديدٌ، وما أشبهَ ذلك»[1]. وفي "شرح المفصّل":«...ومن ذلك الصفاتُ كاسم الفاعلِ واسمِ المفعولِ نحو: ضاربٌ ومضروبٌ، ونحوهما من الصفات، فإنّها إذا جرَتْ صفةً لواحدٍ كان فيها مضمرٌ من الموصوف لِما فيها من معنى الفعليّة، إلاّ أنّه لا يظهرُ له علامةٌ في اللفظ... نحو قولك: "هذا رجلٌ ضاربٌ ومضروبٌ (أي:هو)، فإنْ وصفتَ به اثنين أو جماعةً ثنّيْتَ الصفةَ أو جمعتَها، فتقول: "هذان رجلان ضاربان وغلامان مضروبان، قامت علامةُ التثنية والجمع مقامَ علامة المضمَرِ وإن لم تكن إيّاها»[2]. تمامًا كما يحدثُ في الفعل، نقول: "تفعلُ" للمفرد بخفاء العلامة (الضمير المستتر)، و"تفعلان" للمثنّى، و"تفعلون وتفعلْنَ" للجمع بظهور العلامة (الضمائر المتّصلة البارزة). والمقصودُ بالصفات هنا ما يسمّى المشتقّاتِ الصرفيّةَ المحضةَ[3] السابقة، يُرفع بها ضميرٌ مستكنٌ جائزُ الخفاء، لأنّه قد يخلُفه ظاهرٌ، نحو: "زيدٌ حسَنٌ وجهُه"، ومضمَرٌ بارزٌ نحو: "زيدٌ ما حسنٌ إلاّ هو"[4]، دون المشتقّاتِ غيرِ المحضةِ التي يغلبُ عليها معنى الاسميّةِ المجرّدةِ من الوصف كاسمَي المكان والزمان واسمِ الآلة.

1-7- تقدير الضمير المستتر: رغم أنّ الضمير المستترَ يُعدّ من الضمائر المتّصلةِ بناءً على وظيفته وموضعِه فإنّ ما يقدَّرُ له في الإعراب والتحليل يُستعارُ من الضمائر المنفصلةِ المرفوعةِ الدالّةِ على نفس الشخصِ الذي أُسنِد إليه الفعلُ المتضمّنُ الضميرَ المستترَ المقدّرَ في النوع والعدد والحضور والغيبة، وذلك لأنّ هذه الضمائرَ التي يقدَّر بها المستترُ لا تقع في الأصل موقعَ الفاعلِ أو نائبِ الفاعلِ أو اسمِ النواسخِ الفعليّةِ إلاّ في أساليبَ خاصّةٍ كالحصر بـ (النفي والاستثناء)، أو بـ (إنّما) على سبيل المثال، كأن يُقال: "**ما قامَ إلاّ أنا**"[5]، وكقول الفرزدق:

أنا الفارسُ الحامي الذمارَ، وإنّما يدافعُ عن أحسابه **أنا** أو مثلي[6]

(1) ـ ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة 7، ص48.49.

(2) . ابن يعيش، شرح المفصّل، ج3/ ص109.

(3) . عبّاس حسن، النحو الوافي، ج1/ ص231.

(4) . ابن مالك، شرح التسهيل، ج1/ ص121.

(5) . أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص913.

(6) . ابن مالك، شرح التسهيل، ج1/ ص148. والأزهري، شرح التصريح، ج1/ ص109.

وفي مثل هذه الحالاتِ يفقِدُ الفعلُ المتضمّنُ ضميرًا مستترًا صيغتَه الأصليّة (قمتُ) و (أدافع) ويتحوّلُ إلى صيغة الغائب (قام) و (يدافع). هذا من جهة، ومن جهةٍ أخرى لعدم وجودِ ضمائرَ متّصلةٍ لتلك المواضع، ولو وُجدتْ لما قيلَ بالاستتار أصلاً، فالعربُ لم تضعْها.

والضمائرُ المنفصلةُ المرفوعةُ التي يقدَّرُ بها المستترُ خمسةٌ (05)، هي:

- (أنا و نحن) في المضارع فقط بصيغتَي (أفعلُ ونفعلُ).

- (أنتَ) في المضارع والأمر بصيغتَيْ (تفعلُ وافعَلْ).

- (هو وهي) في الماضي والمضارع بصيغ (فعلَ ويفعلُ للمذكّر، وفعلَتْ وتفعلُ للمؤنّث).

وذلك لقصد التقريبِ على المتعلِّمين، إذْ أنّ الضميرَ المقدَّرَ ليس هو الضمير المستتر، جاء في "شرح ابن عقيل":« وإنّما يستعيرون له المنفصل- حين يقولون: "مستترٌ جوازًا تقديرُه (هو)"، أو يقولون: "مستترٌ وجوبًا تقديرُه (أنا أو أنتَ)"- لقصد التقريبؤ على المتعلّمين، وليس هو نفس الضمير المستتر على التحقيق»[1]، فالمستتر يقابِل في الاستعمال والتحليل المتصلَ المرفوعَ (تُ وفروعه)، ويُستخدَم إزاءَه في جدول التصريف والإسنادِ كما تقدّم.

1-8- رأي مخالف: إذا كان كان جمهورُ النحاةِ ومعظمُهم من البصريّين ومن تابعَهم يُجمِعون على تقدير هذه الضمائرِ المرفوعةِ في المواضع التي أشرنا إليها فقد وَجَد هذا المذهبُ مَن يعارضُه ويناقضُه بل يرفضُه ويردُّه، بدءًا بمنافسيهم الكوفيّين وانتهاءً ببعض اللغويّين المعاصِرين ومرورًا بابن مضاءٍ القرطبيّ. فمذهبُ البصريّين والجمهورِ هو وجوبُ تأخيرِ الفاعلِ المسنَدِ إليه عن الفعل المسندِ[2] ظاهرًا مذكورًا (قام زيدٌ، أو قمتُ، أو قوموا)، أو مستترًا مقدَّرًا (زيدٌ قام (Ø) أي: (هو). و(زيدٌ) في مثل هذا مبتدأٌ لا فاعل، بطُلَ عملُ ما تأخّر عنه (الفعل) فيه، لتسلُّط العواملِ عليه، نحو: "إنّ زيدًا قام"؛ فتأثُّرُ

(1) - ينظر شرح ابن عقيل، ج1/ هامش ص95.

(2) - شرح ابن عقيل، ج2/ ص77. وخالد الأزهري، شرح التصريح، ج1/ ص397. وعبّاس حسن، النحو الوافي، ج2/ ص83.

(زيدًا) بـ (إنّ) وانتصابُه بها دليلٌ على أنّ الفعلَ شُغِل عنه بفاعلٍ مضمر، وأنّ رفعه في (زيدٌ قام) كان بالابتداء لا بالفعل، والابتداءٌ عاملٌ ضعيفٌ لأنّه معنًى، لذلك انتَسخَ عملُه بعمل (إنّ)، واللفظُ (إنّ) أقوى من المعنى (الابتداء). ولولا ذلك لقيلَ في المثنّى: "الزيدان قام"، لا "قاما"، وفي الجمع: "الزيدون قام"، أيضًا لا "قاموا". لأنّه يُقال في حال العكس: "قام الزيدان والزيدون"، بدون ضميرٍ إلاّ في لغةٍ ضعيفة [1]. وكذلك الأمر إذا قلنا: "رأيتُ عبدَ الله قام"، فـ (عبدَ الله) مفعولٌ به، ولا يكونُ بذلك فاعلٌ لـ (قام) إلاّ بتقدير الضمير[2]، إذْ لا يمكن أن يكون مفعولاً به وفاعلاً في آنٍ واحد في النحو، رغم أنّه في الحقيقة والواقع كذلك؛ وقعَ عليه فعل الرؤية ووقع منه فعلُ القيام. ومن جهةٍ ثانيةٍ لأنّ الفعل والفاعلَ عندهم كجزأَي الكلمةِ الواحدةِ تقدّمَ أحدُهما على الآخر، فكما لا يجوز تقديمُ عَجُزِ الكلمةِ على صدرها لا يجوزُ تقديمُ الفاعلِ على فعله[3]. والأنفعُ في هذه المسألة أن تُبحَث من حيث المعنى والدلالةُ البلاغيّان والفرقُ بين التعبيرَين بتقديم الفعلِ أو تأخيرِه في أغراض ذلك وفوائده كما بُحِثت في علم المعاني[4].

أمّا الكوفيّون أو بعضُهم على رأي ابنِ مالك[5] فعلى عكس ذلك؛ فإنّهم يُجيزون[6] تقديمَ الفاعلِ على فعله مطلقًا في مثل "زيدٌ قام"؛ فـ (زيدٌ) هنا فاعلٌ عندهم وإن تأخّر. فالاسمُ المسندُ إليه عندهم يتقدّمُ على الفعل مع بقاء فاعليّتِه، وخلوّ فعلِه من ضميرٍ عائدٍ عليه[7]. في مقابل البصريّين الذين يمنعون ذلك مطلقًا. يظهر ذلك الاختلافُ في تبايُن إعرابِهم لقوله تعالى:﴿**وإنْ أحدٌ من المشركين استجارَك...**﴾ (التوبة، 6)، فـ (أحدٌ) فاعلٌ عند الفريقين إلاّ أنّ الاختلافَ بينهم في رافعه وعاملِه؛ فهو عند البصريّين فعلٌ محذوفٌ

(1) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج2/ ص107 بتصرّف. ومثل ذلك في شرح ابن عقيل، ج2/ ص87.

(2) - فاضل صالح السامرّائي، معاني النحو، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ط2، 1423هـ/ 2003م، ج2/ ص40.

(3) - شرح ابن عقيل، هامش ص77. وحاشية الخضري، ج2/ص364. وحاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفيّو ابن مالك، تح طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقيّة، القاهرة، ج2/ ص65.

(4)- ينظر مثلاً فاضل صالح السامرّائي، معاني النحو، ج2/ ص40 إلى 44.

(5) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج2/ ص108.

(6) - حاشية الخضري، ج2/ ص364. وحاشية الصبّان، ج2/ ص65. ولفظ(مطلقًا) ذكره الصبّان.

(7) - مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1377هـ/ 1985م، ص278.

يفسّره الفعل المذكورُ بعده (استجارَ) على اعتبار أنّ (إنْ) الشرطيّة مختصّة بالجملة الفعليّة، فلا يليها إلاّ فعل، ولا يجوز تقديمُ ما يرتفعُ بالفعل عليه، فإن لم يوجدْ قُدِّر، وإن لم يُقدَّرْ بقِيَ الاسمُ مرفوعًا بلا رافع. وهو عند الكوفيّين مرفوعٌ بالفعل ذاتِه المذكورِ بعده (استجارَ)[1]. إذِ الأفعالُ عندهم تعمل متقدِّمة ومتأخّرةً[2]، كما يجيزون إعرابَه مبتدأً خبرُه الفعلُ بعده وجملتُه، لأنّهم يجوّزون أيضًا اسميّةَ جملةِ الشرطِ بعد (إنْ)[3].

موضوعُ وجودِ ضميرٍ واستتارِه في بعض الأفعالِ والصفاتِ ومن ثمّ تقديره في الإعراب والتحليل رَفضَه ابنُ مضاء القرطبيّ وردَّه على النحاة، واعتبرَه تزيُّدًا وإضافةً لا حاجةَ لها ولا فائدةَ فيها؛ فهذه الصيغُ كلُّها تتضمّنُ في لفظها أصحابَها وفواعلَها، فالأفعالُ تدلّ عنده بوضعها وألفاظِها على ثلاثة معانٍ؛ الزمانِ والفاعلِ إضافةً إلى الحدث، والصفاتُ تدلّ على معنيَين؛ الحدثِ وصاحبِه (الفاعل) غيرِ مصرّحٍ باسمه ولفظِه[4]. فالفاعلُ إذن متضمَّنٌ في لفظ الفعلِ أو الصفة، فلا حاجةَ عنده إلى تقديره.

وما أراه هنا أنْ لا اختلاف في جوهر الموضوعِ وحقيقتِه بين النحاةِ وابنِ مضاء؛ فالكلّ يقرُّ بوجود الفاعلِ في هذه الصيغ، سواء اعتُبِرَ مستترًا مقدّرًا في التحليل فحسب، ليستقيم الإعراب ويكتملَ لا أكثر، ويتّضحَ المعنى، فلا تبقى بعضُ الأفعالِ بدون فواعلِها، وليس زيادةً في النصّ، فهو لا يُذكَرُ في الكلام، إذْ لا وجودَ لمثل: "زيدٌ قام أو يقومُ (هو)" إلاّ في الذهن والتحليل والدراسة. أو كان متضمَّنا في الصيغة كالجزء منها. فالأمرُ لا يستحقُّ ذلك التهويلَ والتعظيمَ لا من ابن مضاء ولا ممّن اعتبروا رأيَه في هذه المسألةِ صورةً من صور ثورتِه على النحاة ومنهجِهم من لغويّينا المعاصرين. لا سيّما أنّ ابنَ مضاءٍ نفسَه يعود فيَرضى بتقدير هذا الضميرِ في كلام الناسِ مع تفضيل رفضِه[5]، ويعترفَ بوجوده في بعض التراكيبِ والأساليب، كقولهم: "زيدٌ ضاربٌ هو وبكرٌ عمرًا"، في العطف، حيث عُطف (بكرٌ) المرفوعُ على الضمير المستترِ المرفوعِ المقدّر في (ضاربٌ) فاعل

(1) - ينظر ابن الأنباري، الإنصاف، ج2/ ص504.

(2) - مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص277.

(3) - حاشية الصبّان، ج2/ ص64.

(4) - ابن مضاء أبو العبّاس أحمد بن عبد الرحمن القرطبي، الرد على النحاة، تح محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط1، 1399هـ/1979م، ص80 . 83.

(5) - ابن مضاء، الرد على النحاة، ص84.

اسم الفاعل، لا على البارزِ (هو) الذي هو تأكيد، وقولهم: "مررتُ بقومٍ عربٍ أجمعون"، في التوكيد، حيث رُفع (أجمعون) على التبعيّة للضمير (هم) الموجود في (عربٍ) الصفة[1]. ولولا تقديرُ الضميرِ المرفوعِ لقيلَ (أجمعين) بالجرّ لأنّ لفظَ (عربٍ) المؤكّدَ مجرور.

هذا وذهب كثيرٌ من اللغويّين المعاصرين مذهبَ ابنِ مضاء في رفض تقديرِ الضميرِ المستترِ الفاعلِ سعيًا منهم إلى تخفيف النحوِ والإعراب وتيسيرهما على الدارسين على قولهم. فدعَوْا إلى عدم الالتفاتِ إلى الفاعل في بعض الصيغِ الفعليّةِ والأساليبِ البلاغيّةِ كالتعجّب والاستثناءِ لصعوبة تصوّرِ الفاعلِ المستترِ فيها باعتباره مسندًا إليه، والمسندُ إليه حقيقةً في مثل هذه الأساليب هو ما يُعتبَر مفعولاً به عند النحاة (المتعجَّب منه)؛ ففي قولنا في التعجّب: "ما أجملَ السماءَ!"، الجمالُ في حقيقة الأمرِ مسندٌ إلى السماء لا إلى الضمير المفترَض، ومع ذلك يعربون (السماءَ) مفعولاً به، وكذلك الأمرُ في قولنا: "قام القومُ ما خلا زيدًا"، فعدمُ القيامِ مسندٌ إلى (زيد) المفعولِ به عند النحاة. هذا هو مَكمَنُ صعوبةِ تصوّرِ الفاعلِ في مثل هذه الأساليب. لذلك يدعو أصحابُ هذا المنحى إلى اعتبار الفاعلِ لاغيًا محذوفًا منها[2].

2- الحذف:

2-1- معنى الحذف: من معاني الحذفِ في معاجم اللغةِ القطعُ والقطفُ والإسقاطُ. ففي "اللسان":«حذفَ الشيءَ قطعَه من طرفه، والحذفُ قطفُ الشيءِ من طرفه، وحذفُ الشيءِ إسقاطُه»[3]. ومنها أيضًا التهذيبُ والتنقيحُ والاستواءُ حينَ يُقطَعُ الشيءُ ويُؤخَذُ من نواحيه حتّى يستويَ ويتهذّب[4]. وذكرَ أبو هلالٍ العسكريّ أنّ «الحذفَ هو إسقاطُ شيءٍ من الكلام»[5]. وفي "أساس البلاغة": «حذفَ ذنَبَ فرسِه إذا قطعَها، وحذفَ رأسَه بالسيف

(1) - ابن مضاء، الرد على النحاة، ص80.

(2) ـ ينظر ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1366هـ/ 1947م، ص63 الكلام للمحقّق. والقول بإمكانيّة حذف الفاعل محمول هنا على القول بحذفه في التنازع على مذهب الكسائي. نفس المرجع ص108.

(3)- ابن منظور، لسان العرب، مادة (حذف). ومثله في الرازي محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، مادة (حذف).

(4) - المنجد في اللغة والأعلام، مادة (حذف).

(5) - أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، تح. لجنة إحياء التراث العربي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط7 ،1411 هـ /1991م، ص31.

ضربَه فقطعَ منه قطعة. ومن المجاز حذّفَ الصانعُ الشيءَ سوّاه تسويةً حسنةً كأنّه حذفَ كلَّ ما يجبُ حذفُه حتّى خلا من كلّ عيبٍ وتهذّب، ومنه: فلان حذّف الكلام»[1].

ومن المصطلحات القريبةِ من معنى الحذف المتداوَلةِ في كتب اللغة الاختصارُ والاقتصارُ والاختزالُ والإيجازُ والاصطلامُ والاحتباكُ والاتّساعُ والاقتطاعُ والاكتفاءُ والتضمين، لا يتّسع المقامُ لتفصيلها؛ فالاختصار مثلاً «هو الإيجاز، وهو من أبرز أساليب العرب»[2]. و«الإيجاز هو اختصار الكلام وتقليل ألفاظِه»[3]، والاختصارُ هو الحذفُ لدليلٍ كما يرى ابنُ هشام، والاقتصارُ هو الحذفُ لغير دليل[4]، فكلاهما حذف.

وكذالك "الاختزالُ" فهو الاقتطاع، يقال: اختزلَ فلانٌ المالَ إذا اقتطعَه، والاختزالُ من أنواع الحذف وأقسامه[5]. والاقتطاع وهو أخذُ قطعةٍ من الشيء أيضًا من أنواع الحذفِ وأقسامِه[6]. ومن معانيه الاصطلاحيّةِ حذفُ بعضِ حروفِ الكلمةِ لدواعٍ بلاغيّةٍ كالتخفيف والسرعة والتحبُّب ومراعاةِ السجع أو القافية[7]. و«الحذفُ يُضفي على الكلام إيجازًا واختصارًا لا يكونان مع ذكر ذلك المحذوف»[8].

2-2- الضمير المحذوف: الضميرُ المحذوفُ ما كان ملفوظًا به أي موجودًا ثمّ أُسقِط وتُرك لسببٍ أو غرضٍ، فلم يعدْ في حكم الموجود. وهو عند النحاة في حكم الملفوظ؛ ففي "شرح المفصّل": «اللفظُ إذا حُذفَ وكان عليه دليلٌ وهو مرادٌ كان في حكم الملفوظ»[9]. وفيه أيضًا أنّ المفعول مثلاً «يُحذف وهو مرادٌ ملحوظ، فيكون سقوطُه

(1) ـ جار اللّه أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط 1، 1422هـ/2001م،ص134 مادة حذف

(2) ـ أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1403هـ/ 1983م، ج1/ ص37.

(3) - عبد الرحمن حسن حبنّكة الميداني، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، دار القلم دمشق، الدار الشاميّة بيروت، ط1، 1416هـ/1996 م، ج2/ ص26.

(4) ـ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا . بيروت ط1، 1419هـ/1999م، ج2/ ص702.

(5) - أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ج1/ ص68.

(6) - أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ج1/ ص283.

(7) ـ عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج2/ ص48.

(8) - عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج2/ ص66.

(9) ـ ابن يعيش، شرح المفصل، ج8/ ص6.

لضربٍ من التخفيف، وهو في حكم المنطوقِ به»[1]. وفي "الخصائص": «أنّ المحذوف إذا دلّت الدلالةُ عليه كان في حكم الملفوظ به»[2]. وفي "الأشباه والنظائر": «ما حُذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به»[3]. وفي "الإنصاف": «ما حُذف لدليلٍ أو عوضٍ فهو في حكم الثابت»[4].

وهنا يَظهرُ إشكالٌ ينبغي بيانُه؛ يقول النحاةُ عن **الضمير المفعول المحذوف** في مثل قوله تعالى:﴿**أهذا الذي بعثَ اللهُ رسولا**﴾ (الفرقان، 41)، أي: (بعثه)، وقوله سبحانه:﴿**وسلامٌ على عباده الذين اصطفى**﴾ (النمل، 59)، أي: (اصطفاهم) أنّه في حكم **المنطوقِ به**، لاقتضاء الفعلِ والصلةِ له، فالدلالة عليه من جهتَين[5] كما نرى؛ من من جهة الفعلِ الذي يطلبُه (بعث واصطفى)، ومن جهة صلةِ الموصولِ التي تحتاجُ إلى رابطٍ يصلُها ويربطُها بالموصول (الذي والذين). ونفسُ الوصفِ نجدُه **للضمير المستترِ** عندهم حسبَ عبّاس حسن في قوله:«المستترُ في حكم الموجودِ **الملفوظِ به**... أمّا المحذوفُ فإنّه كان ملفوظًا به ثمّ تُرِك وأُهمِل، فليس في حكم الموجود»[6]. ما يُفهَم منه أنّ هناك فرقًا بين مفهومَيْ الوجودِ والنطقِ أو اللفظِ في هذه المسألةِ رغم تداخلِهما في ظاهر كلامِ النحاة. وما أراه هنا أنّ المستترَ واجبُ الوجود في التحليل ملازمٌ لفعله كالجزء منه، بحكم أنّه في موقع العمدةِ من جملته، لا يستقيمُ تحليلٌ إلاّ بتقديره. أمّا المحذوفُ فليس كذلك، فهو متروكٌ غيرُ محتاجٍ إليه، يؤدّى الكلامُ والمعنى بدونه طلبًا للتخفيف والإيجاز. مع التأكيد على تقديره أيضًا في التحليل، لأنّه من مقتضَيات الكلام؛ في موقع الفضلة (المفعول به)؛ فيكون من مقتضَيات الفعلِ المتعدّي كما في الأمثلة السابقة، ومتعلّقاته (الجار والمجرور) كما في قوله تعالى:﴿**يأكُلُ ممّا تأكلون منه ويشرَبُ ممّا تَشْرَبون**﴾ (المؤمنون، 33)، أي (منه) أيضًا. أو في موقع العمدة (المبتدأ) في نحو:﴿**وقالوا**

(1) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج2/ ص39.

(2) . ابن جنّي أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح محمد علي النجّار، عالم الكتب، بيروت . لبنان، ط1، 1427ه/2006م.، ص233.

(3) . عبد اللطيف محمّد الخطيب، ابن يعيش وشرح المفصّل، جا معة الكويت، ط1، 1999م، ص339.

(4) ـ ابن الأنبا ري، الإنصاف، ص329 مسألة57.

(5) - ابن يعيش، شرح المفصّل، ج2/ ص39.

(6) - عباس حسن، النحو الوافي، ج1/ ص219.

أساطيرُ الأوّلين﴾ (الفرقان، 5)، أي: (هي) أساطيرُ الأوّلين. فليس حكمُ الملفوظ أو المنطوقِ به هو حكم الموجود.

ومُسوّغُ الحذفِ هو **العلمُ بالمحذوف**؛ فكلّ ما كان معلومًا في القول جاريًا عند الناس حذفُه جائزٌ لعلم المخاطَبِ به. بل إنّ الحذف لا يكون إلاّ عند العلمِ وأمنِ الإلباس، و«الشيءُ إذا عُلم و شُهِر موقعُه وصار مألوفًا مأنوسًا به لم يُبالَ بإسقاطه من اللفظ استغناءً»[1]. جاء في "مجاز القرآن" لأبي عبيدة أنّ«العرب تختصرُ الكلامَ ليخفّفوه **لعلم المستمِع بتمامه**، فكأنّه في تمام القول»[2]. وفي "الكتاب" في حديث سيبويه عن أمثلة الاختصار والإيجاز:«... ولكنّه جاء على سعة الكلامِ والإيجازِ **لعلم المخاطبِ بالمعنى**»[3]. وفيه أيضًا:« وإنّما أضمروا ما كان يقع مُظهَرا استخفافا ولأنّ **المخاطَب يعلمُ ما يعني**... كما تقول:"لا عليك"، وقد عَرف **المخاطبُ ما تعني**، أنّه "لا بأس عليك"، و"لا ضرَّ عليك"، ولكنّه حُذف لكثرة هذا في كلامهم»[4]. فالحذفُ هو التركُ والإهمالُ بعد الذكر والاستعمال.

3-2- أحوال الضمير المحذوف ومواقعه: يُحذَف الضميرُ في العربيّة **منفصلاً** في موقع العمدةِ المسندِ إليه **مرفوعًا** (مبتدأ)، ويحذف **متّصلاً** في موقع العمدة **مرفوعًا** (فاعلاً) وفي موقع الفضلاتِ **منصوبًا** (مفعولاً به) و**مجرورًا** بالحرف أو الاسم (مضافًا إليه) في الحالات الآتية:

3-2-1- يحذف **منفصلاً مرفوعًا** على الابتداء إذا كان غيرَ عائدٍ على موصول في أساليب معيّنة منها:

3-2-1-1- جواب الاستفهام، نحو:﴿**وما أدراكَ ما الحطمة نارُ اللهِ الموقدة**﴾ (الهمزة: 5،6). أي: (هي نارُ).

(1) ـ محمّد محمّد أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغيّة، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1408هـ/ 1988م، ص334 نقلاً عن الكشّاف، ج4/ ص371.

(2) ـ أبو عبيدة مَعمر بن المثنّى التيمي، مجاز القرآن، تعليق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، د.ت، ج1/ ص111. ومحمد أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، ص334

(3) - سيبويه، الكتاب، ج1/ ص212 .

(4) - سيبويه، الكتاب، ج1/ ص224 .

2-3-1-2- جواب الشرط المقترِن بالفاء، نحو:﴿**وإنْ تُخالِطوهم فإخوانُكم**﴾ (البقرة: 220). أي: (هم إخوانُكم).

2-3-1-3- بعد القول، نحو:﴿**وقالوا أساطيرُ الأوّلين**﴾ (الفرقان، 5). أي: (هي أساطيرُ الأوّلين).

2-3-2- يُحذف **منفصلاً** أيضًا في نفس الموقع خبرُه مفردٌ لا جملة، في صدر صلةٍ، عائدًا على موصول، في مثل:﴿ **أيُّهم أشَدُّ...**﴾ (مريم: 56). أي: (هو أشدُّ). وقول الشاعر:

لا تَنْوِ إلاّ الذي خيرٌ، فما شَقِيَتْ إلاّ نفوسُ الأُلى للشرّ ناوونا

التقدير: إلاّ الذي (هو خيرٌ)[1]؛ فـ (هو) ضمير منفصل مرفوع بالابتداء خبرُه مفرد (خيرٌ) صدرُ جملة الصلة بعد (الذي).

2-3-3- يُحذف **متّصلاً مرفوعًا** فاعلاً أو ما في حكمه من الفعل المضارِع المسند إلى (واو) الجماعة أو (ياء) المخاطَبة المؤكَّدِ بالنون (تفعلُنَّ وتفعلِنَّ)، كما في قوله تعالى:﴿**ثمّ لَتُسْأَلُنَّ يومئذٍ عن النعيم**﴾ (التكاثر،8). أصلُ الفعل ووَحَداتُه في التحليل: (تُ+ سْألُ+ و+ نَ+ نْنَ)؛ بثلاث نوناتٍ متتالية، حذِفتْ منها الأولى (نونُ) الرفعِ لتوالي الأمثالِ، ثمّ حُذِفَ (واوُ) الجماعةِ (الفاعل)، وبقيتِ الضمّةُ دليلاً عليه، لالتقاء الساكنَيْن (الواو والنون الأولى الساكنة من النون الثقيلة). ونفسُ الأمرِ يحصلُ مع المسند إلى ياء المخاطبةِ مع بقاء كسرِ لامِ الفعلِ دليلاً على ياء المخاطبة الفاعل. أمّا حين يتّصل بنون النسوة مع وجود نون الوقايةِ ثمّ تُحذف إحداهما كما في قول عمرو بن معدي كرب يصف الشيبَ في شَعره:

تَراه كالثَّغام يُعَلّ مِسكًا يسوءُ الفالياتِ إذا فلَيْني

في الأصل (فلَيْنَني)؛ بنونين (نونِ النسوة المفتوحةِ ونونِ الوقاية المكسورة)، فإنّهم اختلفوا في أيّ النونين تمّ حذفُها؟ فجمهورُهم على أنّ المحذوفةَ هي نونُ الوقاية لا نونُ الفاعل، لأنّ الفاعل لا يليقُ به الحذف[2]، ومنهم قائلون بحذف نونِ النسوةِ الضميرِ المتّصلِ[3] لحاجة الضميرِ المفعولِ (ياء المتكلّم) إليها لوقاية الفعل من الكسر.

(1) - شرح ابن عقيل، ج1/ ص166.

(2) - ابن هشام، مغني اللبيب، ج2/ ص712.

(3) - سيبويه، الكتاب، ج3م هامش ص520.

2-3-4- كما يحذف **متّصلًا مرفوعًا** أيضًا إذا لاقى ساكِنًا من كلمةٍ أخرى موالية مباشرةً، كقولك للجماعة: "اِضْرِبُ القومَ"، وللمخاطَبة:"اِضْرِبِ القومَ"[1]. بحذف (واو) الجماعة و (ياء) المخاطَبة الفاعلَيْن، لالتقائهما مع اللّام الساكنةِ من كلمة (الْقوم)، وهو حذْفٌ خطّيٌّ أو إملائيٌّ لسقوطه في النطق. فالفاعلُ الضميرُ هنا محذوفٌ لا مستتر.

وحذفُ الضمير وهو مرفوعٌ يعني أنّه فاعلٌ أو في حكمه، وهي مسألةٌ محلُّ اختلافٍ بين النحاة؛ فجمهورُهم على امتناع ذلك[2]، حتّى لا يلتبس الضمير (المتّصل) المحذوفُ بالمستتر[3]، لأنّ الفعلَ مسندٌ لا يخلو أبدًا من مسندٍ إليه (فاعلٍ أو ما في حكمه)، فإذا غابَ قُدِّر في التحليل والإعراب ليتّضح المعنى، فلا يكونُ حينئذٍ في حكم المحذوفِ، بل في حكم المستتِر. ولكنّنا نجدُ في كلام بعضِهم ما يُفهَمُ منه جوازُ حذفِه؛ يقولون في وصف نائبِ الفاعلِ مثلاً:«هو ما حُذِفَ فاعلُه، وأُقيمَ هو مُقامَه، وغُيِّرَ عامِلُه»[4]. فاستُعمِل لفظُ "حذف الفاعل"، وأشارَ بعضُهم إلى أنّ الكسائيَّ يُجوّزُ حذفَ الفاعلِ[5] إذا وُجِدَ في الكلام ما يدلُّ عليه، واستشهَدوا على ذلك بأمثلةٍ كثيرةٍ لا يتّسعُ المقام لذكرها[6]. ومع إجماعِهم على امتناع حذفِ الفاعلِ، فإنّهم استثنَوْا المواضعَ السابقةَ التي اعتُبِرَ فيها محذوفًا.

2-3-5- ويُحذفُ **متّصلاً منصوبًا** على المفعوليّة غيرَ عائدٍ على موصول، كما في قول عمرو بنِ معدي كرب:

فلو أنّ قومي أنطقتْني رماحُهم نطقْتُ، ولكنّ الرماحَ أجرّتِ

فالمراد أجرّتْ (ني)، إذْ ليس للفعل مفعولٌ معلومٌ مقصودٌ سواه (ياء المتكلّم)، وذلك لوجود نفس الضميرِ قبله في (قومي وأنطقتني)، فحذفَ المفعولَ وطرحَه وتناساه ليثبتَ

(1) - الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ط3، 1404هـ/1984م، ج3/ ص144.

(2) - ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللبيب، ج2/ ص678.

(3) - ينظر ابن مالك، شرح التسهيل، ج2/ ص118.

(4) - ابن هشام الأنصاريّ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح محمد محمد تامر، الزهراء للإعلام العربي، 2004، ص151.

(5) - الأزهري، شرح التصريح، ج1/ ص339. وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص157.

(6) - تراجع مثلاً في الأزهري، شرح التصريح، ج1/ ص339، وحاشية الخضري، ج1/ ص363.

أنّه كان من الرماح إجرارٌ وحبسُ الألسنِ عن النطق[1]. فالفعل المتعدّي للمفعول المحذوفِ يُنزَّل منزلةَ الفعلِ اللازم، فيتساوَيان، ويكون بذلك الفعلُ المتعدّي كغير المتعدّي، ويُقتصَرُ على إثبات المعنى للفاعل ويخلُصَ له، وينصرفَ بجملته وكما هو إليه، من غير التعرُّض لذكر المفعول، فالفعلُ لا يُعدّى لأنّ تعديتَه تنقضُ الغرضَ وتغيّرُ المعنى[2]. والمفعول غيرُ مرادٍ، ولا يصحّ تقديرُه ولو كان الفعلُ متعدّيا، لأنّ ذلك مُفسِدٌ للمعنى مُنافٍ لقصد المتكلّم[3]. ومن ذلك أيضًا حذفُه مراعاةً للتناظُر في الفواصل والمحافظة على النسق كما يقول أصحاب المعاني، في مثل قوله تعالى:﴿**والضُّحى، والليلِ إذا سجى، ما ودّعك ربُّك وما قلى...ألمْ يجدْكَ يتيمًا فآوى، ووجدَكَ ضالاً فهدى، ووجدَكَ عائلاً فأغْنى**﴾ (الضحى، 1،2،3،6،7،8)، أي: (وما قلاك وآواك وهداك وأغناك)، بحذف الضميرِ من نهاية كلّ فاصلةٍ من الآيات الأربعِ الأخيرةِ لتتناظرَ الفواصل. وقوله جلّ وعلا:﴿**وأضلّ فرعونُ قومَه وما هَدى**﴾ (طه، 79)، أي: (وما هداهم). فنفى بحذف المفعولِ صفةَ الهدايةِ عن فرعون البتّة، ولو قال: (وما هداهم) بذكر المفعول لاقتصرَ نفيُ الهدايةِ عن قومه فقط، ولاحتملَ أن تكون لغيرهم، لكنّه قال: (وما هدى) أي ما هدى أحدًا مطلقًا. ومن جهة ثانية ليتناسب حذف الضمير مع فواصل سورة طه.

2-3-6- ويحذف **متّصلاً منصوبًا** عائدًا على موصول إذا اتّصل بفعلٍ تامٍّ أو بوصفٍ مشتقٍّ، كأنّهم استطالوا أن تكون أربعةَ أشياء (اسم موصول+ فعل+ فاعل+ مفعول ضمير عائد) فحذفوا الضميرَ العائدَ تخفيفًا لأنّه فضلة، ولم يحذفوا الموصولَ ولا الصلةَ لأنّهما كالاسم الواحد[4]. وأمثلةُ ذلك كثيرةٌ كما في آيتَي الفرقان والنمل أعلاه، وقوله تعالى:﴿**ويعلَمُ ما تُسِرّون وما تُعْلِنون**﴾ (التغابن، 4)، أي: (ما تسرّونه وتعلنونه). ومثال اتّصالِه بوصفٍ مشتقٍّ قول الشاعر:

ما اللهُ **موليكَ** فضلاً فاحمدَنْه به فما لدى غيرِه نفعٌ ولا ضررُ

(1)- ينظر عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تقديم ياسين الأيّوبي، المكتبة العصريّة، صيدا- بيروت، د. ط، 1424هـ/ 2003م، ص 186، 187.

(2) - ينظر عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص184- 185. وينظر ابن يعيش، شرح المفصّل، ج2/ ص39.

(3) - فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج2/ ص83.

(4)- ابن يعيش، شرح المفصل، ج3/ ص152.

تقديره: (الذي اللهُ موليكَه فضلٌ) فحذفت الهاء[1]. وقول طرفة:

ستبدي لك الأيّامُ ما كنتَ **جاهلاً** ويأتيك بالأخبار من لم تُزَوِّدِ

أي: (ما كنت جاهلَه)[2].

2-3-7- ويحذف **متّصلاً منصوبًا** عائدًا على موصوفٍ غير موصول، كما في قول جرير:

أَبَحْتَ حِمى تهامة بعد نجْدٍ وما شيءٌ **حمَيْتَ** بمستباحِ

أي: (حميتَه)، والهاء المحذوفةُ من (حميتَه) عائدةٌ على النكرة (شيءٌ) الموصوفة بالجملة الفعليّة (حميتَه)، فـ (ما) هنا نافية لا موصولة.

2-3-8- ويُحذف **متّصلاً مجرورًا** بالحرف أو بالاسم المشتقّ (اسم الفاعل) الدالّ على الحال أو الاستقبال. ويشترط في حذفه مجرورًا بالحرف أن يكون الموصولُ العائدُ عليه (المرجع) مجرورًا بنفس الحرف، والفعلُ العاملُ نفسه. أمّا إذا اختلفا فلا يجوز الحذف، كما في:"مررتُ بالذي غضبتَ عليه"، لاختلاف الحرفين (الباء وعلى)، والفعلين (مرّ وغضب). ولا يحذف أيضًا إذا كان نفس الجارّ مع اختلاف الفعل العامل، في مثل:"مررتُ بالذي فرحتُ به". ومثالُ الجائزِ نحو قوله تعالى:﴿**ويشربُ ممّا تشربون**﴾ (المؤمنون،33). أمّا المجرورُ بالإضافة فمثّلوا له بقوله سبحانه:﴿**فاقْضِ ما أنتَ قاضٍ**﴾ (طه، 72)[3]. أي: (ما أنتَ قاضيه)؛ فـ (قاضٍ) اسمُ فاعلٍ دالٌّ على الحال والاستقبالِ لا على الماضي.

2-3-9- ومن حذفِه متّصلاً مجرورًا أيضًا إذا كان ضميرًا للمتكلّم (الياء) مضافًا إليه في النداء والدعاء، نحو:﴿**ربِّ اغفرْ لي**﴾ (نوح، 28)، أي: (يا ربي) بحذف حرفِ النداءِ وياءِ المتكلّمِ لتقريب المنادى.

الملاحَظ في الضميرين المنصوبِ أو المجرورِ المحذوفين العائدين على موصولٍ أنّهما من الضمائر المتّصلةِ الدالّةِ على الغائب لا الحاضرِ (المتكلّم أو المخاطب) وذلك لتتطابق

(1) - شرح ابن عقيل، ج1/ ص169.

(2) - ابن هشام، شرح قطر الندى، ص131.

(3) - ينظر شرح ابن عقيل، ج1/ ص173 إلى 176.

هذه الضمائر مع دلالة الاسم الموصولِ قبلها على الغيبة أيضًا فضلاً على دلالتهما (الموصول والعائد) على النوع والعدد.

وجمالُ الحذفِ وحُسنُه لا يخفى على ناظر، فقد أفاضَ البلاغيّون في امتداحه والتنويهِ به إذا وقعَ في موطنه وأصابَ موضعَه، فهو عندهم «قلادةُ الجيدِ وقاعدةُ التجويد»[1]، لأنك« ترى به تركَ الذكرِ أفصحَ من الذكر، والصمتَ عن الإفادة أزيدَ للإفادة؛ وتجِدُك أنطقَ ما تكونُ إذا لم تنطِق، و أتمَّ ما تكون بيانًا إذا لم تُبِن»[2]. وبذلك يصبح العدولُ عن الحذف الذي هو في الأصل عدولٌ عن الذكر إفسادًا للمعنى ونسقِ التعبيرِ والكلام.

3- مقارنة بين الضميرين المستتر والمحذوف:

بين الضميرين المستترِ والمحذوفِ في الظاهر كثيرٌ من التشابه والتداخل، لكنّهما في الحقيقة والتحليل يفترقان. يمكن تلخيص أوجهِ المقارنةِ بينهما اتّفاقًا وافتراقًا فيما يلي:

3-1- كلاهما مختفٍ غائبٌ ساقطٌ من اللفظ، وفي هذا الاختفاء نوعٌ من الاستغناء عنهما وعدمُ الحاجةِ إلى ذكرهما، للعلم بهما ووجودِهما في الذهن ليحصُل المعنى ويتحقّقَ الغرضُ من الكلام.

3-2- كلاهما مقدّرٌ بضميرٍ آخرَ منفصلٍ أو متّصلٍ مناسبٍ ليصحّ تفسيرُ الكلامِ وفهمُه، وبدون تقديرِهما يصعبُ التحليلُ وتصوُّرُ المعنى المراد. غير أنّه يمكن القولُ بأنّ تقدير المستترِ مُرافقٌ له أي أنّ الاستتار والتقديرَ موجودان معًا، أمّا تقدير المحذوفِ فهو لاحقٌ تالٍ له؛ فإنّنا نتصوّر الحذفَ أوّلاً ثمّ نقدّر المحذوف.

3-3- الغرضُ من غيابهما واختفائهما الإيجازُ والاقتصادُ في الكلام عند أمنِ اللبسِ وظهورِ المعنى بدونهما. وهذه الثلاثة تجمع بينهما، وأمّا ما يفرّقهما فنختصره في النقاط التالية:

3-4- المستترُ من المتّصل فقط، ومع ذلك لا يمكن النطقُ به أصلاً، ولا يُقدّر إلاّ بضميرٍ من المنفصل المرفوع للتقريب على المتعلّمين في التحليل. بينما المحذوفُ من

(1) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص182.

(2) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص177.

المتّصل والمنفصلِ معًا، ويقدّرُ بهما، كما يمكنُ النطقُ به وظهورُه في الكلام، وإنْ كان حذفُه أبلغَ وأجملَ وأفضل.

3-5- الاستتارُ خاصٌّ بموقع رفعِ العُمَدِ على الفاعليّة أو النيابةِ بعد الفعل التامّ، أو اسمِ النواسخِ الفعليّة. أمّا الحذفُ فيكون في كلّ مواقعِ الكلام رفعًا ونصبًا وجرًّا، ويمسُّ كلّ أجزاء الجملة[1]. ويكثر وقوعُه في الفضلات كالمفعول به.

3-6- النطقُ بالضمير المستترِ المقدّرِ يوهِمُ بأنّه للفاعل غيرَ أنّه عندهم للتوكيد، في مثل قوله سبحانه:﴿**اسكُنْ أنتَ وزوجُكَ الجنّة**﴾ (البقرة، 35 والأعراف، 19)؛ فـ (أنتَ) هنا للتوكيد لا الفاعل، لأنّ المستتر يمكن توكيدُه بضمير رفعٍ منفصلٍ مناسب. أمّا المحذوف فلا يُؤكَّد لتدافُع الغرضِ من الحذف والتأكيدِ وتنافرِهما؛ إذ الحذفُ للاختصار والإيجاز، والتأكيدُ للإسهاب والإطناب[2]، فلا يجتمعان.

3-7- المستتر في حكم الموجود، فهو موجود بقوّة حاجةِ الفعلِ إليه، وجودُه مختفٍ مستكِن. أمّا المحذوفُ فهو في حكم غيرِ الموجود.

خاتمة:

وبعد، فإنّ مصطلحاتِ "**الاستتارِ والحذف والإضمار**" من جهة، و"**التقدير**" من جهةٍ ثانيةٍ مصطلحاتٌ متقابلةٌ في موضوع الضمائرِ العربيّة، مفاهيمُها متداخلةٌ متشابكةٌ في النحو العربيّ على اختلافها وتبايُنها، لا سيّما في التحليل والإعراب. فكلٌّ منها يعني فيما يعني الخفاءَ وعدمَ الظهورِ في الكلام، ولإدراك المرادِ يحتاجُ المحلِّلُ إلى تقدير ما به يستقيمُ المعنى ويتمّ التركيبُ في الذهن ممّا يناسبُ العنصرَ المستترَ أو المحذوفَ أو المضمر. ومعرفةُ ذلك ليس ميسورًا إلاّ بالاطّلاع الكافي على تفاصيل هذه المسألة، لأنّنا نحسّ بحيرة كثيرٍ من طلبة اللغةِ العربيّةِ واضطرابِهم في التمييز بينها في باب الضمائر. لذلك حاولتُ بيانها بما تيسّر في هذا المقال، تاركًا للمستزيدين الرجوعَ إلى المصادر والمراجعِ لإتمام البحثِ فيها والإلمام بها.

(1) - تمّام حسّان، الأصول، ص154.

(2) - ابن جنّي، الخصائص، ص234.

المصادر والمراجع:

1- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط1، 1424ه/2003م.

2- ابن جنّي أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح محمد علي النجّار، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، ط1، 1427ه/2006م.

3- ابن جنّي أبو الفتح عثمان، اللّمع في العربيّة، تح. حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1405ه/ 1985م.

4- ابن عقيل عبد الله بهاء الدين، شرح ابن عقيل، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400ه/1980م.

5- ابن فارس أحمد، معجم المقاييس في اللغة، تح شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1994.

6- ابن مالك جمال الدين بن محمد الأندلسي، شرح التسهيل، تح. عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1990.

7- ابن مضاء أبو العبّاس أحمد بن عبد الرحمن القرطبي، الرد على النحاة، تح. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط1، 1399ه/1979م.

8- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح. شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1366ه/ 1947م.

9- ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت.

10- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت- لبنان، د.ط، د.ت.

11- ابن هشام جمال الدين أبو محمد عبد الله الأنصاريّ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح. محمد محمد تامر، الزهراء للإعلام العربي،2004.

12- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، د.ط، 1425ه/ 2004م.

13ـ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا . بيروت ط1، 1419ه/1999م.

14- ابن يعيش موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصّل، إدارة الطباعة المنيرية، د.ط، د.ت.

15- أبو حيّان محمد بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح. رجب عثمان محمد ورمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ/ 1998م.

16ـ أبو عبيدة مَعمر بن المثنّى التيمي، مجاز القرآن، تعليق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، د.ت.

17- أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري، الفروق في اللغة، تح. لجنة إحياء التراث العربي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط7 ،1411هـ /1991م.

18ـ أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1403هـ/ 1983م.

19- تمّام حسّان، الأصول دراسة إبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، د.ط، 1982.

20- تمّام حسّان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، عالم الكتب، ط2، 1418هـ/1998م.

21- الجرجاني عبد القاهر أبو بكر، دلائل الإعجاز، تقديم ياسين الأيّوبي، المكتبة العصريّة، صيدا- بيروت، د. ط، 1424هـ/ 2003م،

22- خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، تح. محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1421هـ/2001.

24- الخطيب عبد اللطيف محمّد، ابن يعيش وشرح المفصّل، جامعة الكويت، ط1، 1999م.

25- الخضري محمد الشافعي، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، شرح وتعليق تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ/1998م.

26- الرازي محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، دار الكتب العربية، بيروت، د.ط، د.ت.

27- الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ط3، 1404هـ/1984م.

28ـ الزمخشري جار اللّه أبو القاسم محمود بن عمر، أساس البلاغة، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط1، 1422هـ/ 2001م.

29- الزمخشري، المفصّل في علم العربية، تح. سعيد محمود عقيل، دار الجيل، بيروت- لبنان، ط1، 2003م/1424هـ.

30- سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح. عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، د.ت.

31- الصبّان محمد بن علي، حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفيّو ابن مالك، تح. طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقيّة، القاهرة.

32- عبّاس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، 1975.

33- الغلاييني مصطفى بن محمد، جامع الدروس العربية، المؤسّسة الحديثة للكتاب، طرابلس- لبنان، ط1، 2004م.

34- فاضل صالح السامرّائي، معاني النحو، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ط2، 1423هـ/ 2003م.

35- محمّد محمّد أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغيّة، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1408هـ/1988م.

36- محمد محيي الدين عبد الحميد، سبل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، هامش شرح قطر الندى لابن هشام الأنصاري، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، د.ط، 1425هـ/ 2004م.

37- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1377هـ/1985م.

38- الميداني عبد الرحمن حسن حبنّكة، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، دار القلم دمشق، الدار الشاميّة، بيروت، ط1، 1416هـ/1996 م.

39- الورّاق أبو الحسن محمد بن عبد الله، علل النحو، تح. محمود محمد محمود نصّار، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1422هـ/2002م.